

القاهرة في 2026/07/11

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

نتشرف ان نرفق لسيادتكم طية الرد علي تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن المركز المالي المنتهي في 2026/03/31 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الرئيس التنفيذي


٢٠٢٦/٧/١١

(د / محمد محمد ابراهيم)



تقرير الفحص المحدود عن مراجعة المركز المالي

لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2026/03/31

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية (ش.م.م).

جاء فيه:

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2026/03/31 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود: -

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعته تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ:

الملاحظة الأولى:

- عدم تحميل قائمة الدخل بالفوائد المستحقة على مديونية الشركة القابضة والبالغة نحو 283 مليون جنيه لسداد مديونية شركة ممفيس لصالح شركة الجمهورية طبقاً للخطاب المرسل من السيد العضو المنتدب التنفيذي والعضو المنتدب المالي والإداري في 2026/04/14 باحتساب فوائد على الأرصدة المدينة المستحقة طبقاً للسعر المعلن من البنك المركزي من تاريخ سداد المديونية حتى 2026/03/31.

يتعين احتساب الفوائد المستحقة وإجراء التسويات اللازمة.

رد الشركة:

سيتم التعامل مع الفوائد المستحقة على المديونية المشار إليها واتخاذ ما يلزم من إجراءات محاسبية وفقاً لما تقررته الشركة القابضة، وفي ضوء ما ينتهي إليه الرأي النهائي بشأن آلية احتساب تلك الفوائد ومدى استحقاقها، سيتم إجراء التسويات المحاسبية اللازمة وتحميل الفترة المالية المختصة بما يسفر عنه ذلك.

الملاحظة الثانية:

- عدم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة مديونية التأمينات المستحقة عن اشتراكات تأمينات المرضى بنحو 6.8 مليون جنيه وكذا المبالغ الإضافية المترتبة عليها طبقاً لأحكام المادة 121 من القانون 148 لسنة 2019 البالغة نحو 6.4 مليون جنيه حتى يناير/2026.

يتعين تحديد أسباب تقاعس الشركة من السداد وتحملها غرامات تزيد عن ضعف قيمة المديونية وتكوين المخصصات الواجبة.

رد الشركة:

تقوم الشركة حالياً بمراجعة موقف المديونية البالغ نحو 6.8 مليون جنيه، والمبالغ الإضافية المقدرة بنحو 6.4 مليون جنيه حتى يناير 2026، تمهيداً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات محاسبية وفقاً للمستندات الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات والتسويات المعتمدة من الجهات ذات الصلة.

الملاحظة الثالثة:

- لم يتم تكوين المخصصات الواجبة لمقابلة الالتزامات المحتملة لحساب شركة راميدا (تشغيل لدى الغير) ضمن حساب الموردين بمبلغ نحو 1.7 مليون جنيه يمثل قيمة 6 تشغيلات لمستحضري (ستريم سوق 100 سم ، ديفارول إس 4500 وحدة قطرات) صدر لها شهادات عدم مطابقة منذ عام 2024 بالإضافة إلى نحو 350 ألف جنيه تمثل تعبئة وتغليف للمستحضرات ، نحو 118 ألف جنيه تمثل خامات بمخزن إنتاج تحت التشغيل حيث تبين وجود مكاتبات بين الشركتين برفض شركة راميدا تحمل هذه المبالغ بنحو 600 ألف جنيه فقط وتوقفت الشركة عن اتخاذ الإجراءات لحفظ حقوقها أو السعي للحصول على مصدر بديل للتصنيع خاصة في ظل وجود أوامر تصدير معلقة لصنف الفيرمين معلق لدولتي الكويت واليمن بنحو 3 مليون جنيه في انتظار الحصول على موافقة للتصنيع بشركة راميدا.

يتعين تحديد أسباب تقاعس الشركة عن اتخاذ الإجراءات لحفظ حقوقها طرف شركة راميدا والبحث عن مصدر بديل وتكوين المخصصات اللازمة بشأنها.
رد الشركة:

التشغيلات الغير مطابقة والتي تم تصنيعه لدي شركة راميدا فإنها لا تزال محل دراسات فنية لازمة لتحديد الموقف النهائي لها، وذلك في ضوء المناقشات الجارية حتى تاريخه.
وعليه، ستقوم الشركة باتخاذ ما يلزم من معالجات محاسبية وفقاً لما تسفر عنه النتائج النهائية.

الملاحظة الرابعة:

- تضمين مخزون إنتاج تحت التشغيل عدد 9 تشغيلات لمستحضر ديكساميثازون (تصدير) بالكرانتينه تم إنتاجها منذ 2025/09 بمبلغ نحو 1.1 مليون جنيه لم يتم الإفراج عنها حتى تاريخه ولم نقف على أسباب عدم الإفراج عنها وموقف الأبحاث والرقابة من تلك التشغيلات حيث تبين لنا استدعاء الشركة لماكينه تفصيل شرائط من شركة النيل للشركة بتاريخ 2026/04/19 وتم خروجها في 2026/05/24 وتكرر صرف أوامر بكر بلاستيك وألومنيوم بنحو 121 ألف جنيه وعدم تقديم تقارير إدارة الأبحاث والرقابة عن عدم مطابقة المستحضر واللجوء إلى إعادة التصنيع دون تحديد أسباب ذلك أو محاسبة المتسبب ما إذا كان المستحضر سوف يتم قبوله فنياً.

يتعين إجراء التحقيق بشأن أوجه القصور المشار إليها وتكوين المخصصات الواجبة.

تؤكد الشركة استمرار المتابعة الفنية والتقييم من قبل الإدارات المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأن التشغيلات المشار إليها وفقاً لنتائج الفحص ومتطلبات الجودة المعتمدة.

الملاحظة الخامسة:

- عدم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الانخفاض المتوقع في قيمة مخزون الإنتاج التام بنحو 14 مليون بالإضافة لوجود خامات تم شراؤها لتنفيذ العقد بنحو 16 مليون جنيه بالإضافة إلي وجود رصيد بإنتاج تحت التشغيل من مستحضر سلفافيت بودة علب عطاءات بنحو 196 ألف جنيه وتم شراء مستلزمات تعبئة البودرات البيطرية بنحو 1.5 مليون جنيه بالرغم من توقف الإنتاج حيث تم التعاقد مع شركة النخبة في 2025/8/11 للبيع الحصري للمستحضرات البيطرية بمبلغ نحو 50 مليون جنيه خلال عام لعدد 7 مستحضرات بكميات محددة بملحق العقد وينص البند 15 من التعاقد على التزام العميل لسداد كافة مستحقات الشركة عما قد تم إنتاجه لصالحه من المستحضرات وفقاً للمتنفق عليه دون وجود ضمانات إلا أنه تبين في 2025/12/22 توقف العميل عن استكمال التعاقد والاكتفاء بتنفيذ نسبة 7 % فقط من التعاقد تاركاً مستحضرات بيطرية ، كما لم نقف على أسباب قيام الشركة بشراء خامات بنحو 12 مليون جنيه، خامة SPECTINAMYCIN HCL بنحو 8 مليون جنيه، خامة AMPROLIUM HCL BpVET 77 بنحو 4 مليون جنيه) على الرغم من اتخاذ الشركة قرار بغلق قسم البيطري لأعمال التطوير في شهر 2025/8.

يتعين إجراء التحقيق لتحديد أسباب عدم وجود ضمانات تلزم العميل لسحب البضاعة التي أنتجت بناء على طلبه وشراء خامات رغم توقف القسم الإنتاجي وبحث و دراسة وكيفية التصرف فيها للاستفادة من المستحضرات المتوقفة والإفادة.

رد الشركة:

نظراً لعدم التزام العميل بتنفيذ التعاقد بالكامل، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ 7 % فقط، وبعد عدة محاولات للتفاوض دون التوصل إلى تسوية نهائية، فقد قامت الشركة اعتباراً من 2026/3/30 باتخاذ الإجراءات التجارية اللازمة لطرح وبيع المستحضرات المتاحة لعملاء آخرين، حفاظاً على حقوقها وتقديراً لتجميد الأرصدة بالمخازن، وقد بلغت المبيعات حتى تاريخه نحو 4.8 مليون جنيه، وجاري استكمال تسويق المتبقي.

ثانياً: فيما يتعلق بالضمانات التعاقدية، فإن البند (15) من العقد يُعد سنداً تعاقدياً ملزماً يكفل حقوق الشركة في حال إخلال الطرف الثاني، بما في ذلك الحق في فسخ التعاقد والمطالبة بكافة الحقوق والتعويضات عن الأضرار، مع التزام العميل بسداد قيمة ما تم إنتاجه لصالحه وفقاً للاتفاق وملحقاته.

ثالثاً: بالنسبة للخامات الخاصة بالمستحضرات البيطرية، فإن الخامات المشار إليها ذات صلاحية ممتدة حتى عامي 2028 و2029، وقد تم توفيرها بناءً على التعاقد وخطط الإنتاج المعتمدة وقتها، وتُعد ضمن المخزون القابل للتشغيل والتسويق، ويتم حالياً دراستها ضمن خطط إعادة التوزيع والاستفادة التشغيلية والتجارية بما يحقق تعظيم العائد وتقليل أي مخاطر تخزين.

الاستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2026/3/31 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً: -

الملاحظة السادسة:

- تجاوز المديونية المستحقة على عملاء شركات التوزيع في تاريخ المركز المالي عن قيمة خطابات الضمان المقدمة منهم الأمر الذي يعرض الشركة لمخاطر عدم تحصيل مستحقاتها يوضح ذلك الجدول المرفق التالي: -

العميل	المديونية	خطاب الضمان	التجاوز
شركة فارما أوفر سيز سوق	20 مليون جنيه	6 مليون جنيه	14 مليون جنيه
شركة فارما أوفر سيز عطاءات	32 مليون جنيه	1 مليون جنيه	31 مليون جنيه
شركة ابن سينا فارم سوق	73 مليون جنيه	25 مليون جنيه	48 مليون جنيه
شركة ابن سينا فارم عطاءات	82 مليون جنيه	2 مليون جنيه	80 مليون جنيه
الشركة المصرية (سوق)	17.5 مليون جنيه	لا يوجد	17.5 مليون جنيه
الشركة المصرية (عطاءات)	38 مليون جنيه	لا يوجد	38 مليون جنيه

يتعين زيادة قيمة خطابات الضمان مما يتناسب مع قيمة المديونية للعملاء حفاظاً على حقوق الشركة للعقود المبرمة معهم.

رد الشركة:

بخصوص تجاوز مديونية بعض عملاء شركات التوزيع لقيمة خطابات الضمان المقدمة منهم، تود الشركة الإيضاح بما يلي:

أولاً: انتظام التعاملات والالتزام بشروط التعاقد

تتم جميع التعاملات مع العملاء المشار إليهم في إطار علاقات تجارية مستقرة وممتدة تحكمها عقود سارية تتضمن حدوداً وفترات ائتمانية وشروط سداد محددة، وقد اتسمت هذه التعاملات تاريخياً بانتظام السداد وعدم وجود مؤشرات جوهرية على تعثر التحصيل. وعليه، فإن الأرصدة المدينة محل الملاحظة تمثل مستحقات تجارية ناشئة عن نشاط الشركة الاعتيادي، وتخضع لبرامج تحصيل محددة وفقاً للشروط التعاقدية المبرمة مع العملاء.

ثانياً: طبيعة المديونيات ومواعيد استحقاقها: بلغت المديونيات القائمة محل الملاحظة نحو 262.5 مليون جنيه، وتتوزع بين مديونيات السوق المحلي ومديونيات ناشئة عن التوريد لصالح الهيئة المصرية للشراء الموحد، وذلك على النحو التالي:

أ- مديونيات السوق المحلي - نحو 110.5 مليون جنيه

• أرصدة عملاء بنحو 48 مليون جنيه تستحق خلال 30 يوماً.

• أوراق قبض بنحو 62.5 مليون جنيه تستحق خلال فترة لا تتجاوز 90 يوماً.

ب- مديونيات التوريد لصالح الهيئة المصرية للشراء الموحد - نحو 152 مليون جنيه

• أرصدة عملاء بنحو 26 مليون جنيه، منها نحو 14 مليون جنيه تستحق خلال 120 يوماً، والباقي خلال 180 يوماً.

• أوراق قبض بنحو 126 مليون جنيه موزعة على آجال استحقاق متدرجة تبدأ من 30 يوماً وحتى 150 يوماً.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء المرتبط بتوريدات الهيئة المصرية للشراء الموحد يستند إلى عقود توريد حكومية قائمة، بما يوفر درجة مرتفعة من الضمان والموثوقية في التحصيل ويحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بها.

ثالثاً: مؤشرات التحصيل الفعلية : تؤكد نتائج النشاط والتدفقات النقدية كفاءة منظومة التحصيل بالشركة، حيث بلغ إجمالي المبيعات النقدية والمتحصلات من العملاء وفقاً لقائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في 2026/03/31 نحو 1.312 مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت نحو 1.392 مليار جنيه وفقاً لقائمة الدخل عن

ذات الفترة، بما يعادل نسبة تحصيل تقارب 94% من إجمالي المبيعات، وهو ما يعكس انتظام عمليات التحصيل وكفاءة إدارة الذمم المدينة بالشركة.

رابعاً: الإجراءات المتخذة لتعزيز الضمانات: في إطار حرص الشركة على تعزيز الضمانات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء، فقد تمت مخاطبة العملاء المعنيين لزيادة أو تحديث خطابات الضمان المقدمة منهم بما يتناسب مع أرصدة المديونيات القائمة. وقد أسفرت تلك الإجراءات عن ورود خطاب ضمان من شركة لابوركس فارما المصرية للتوزيع بتاريخ 2026/06/07 بقيمة 3 ملايين جنيه، كما تواصلت الشركة متابعة استيفاء وتحديث الضمانات الخاصة بباقي العملاء وفقاً لخطة زمنية محددة وتحت إشراف الإدارات المختصة.

كما ترى الشركة أن الأرصدة محل الملاحظة ترتبط بتعاملات تجارية قائمة ومنتظمة، وتخضع لبرامج تحصيل واضحة ومحددة الآجال، كما تدعمها مؤشرات تحصيل فعلية مرتفعة وسجل تاريخي منتظم للسداد. ومع ذلك، واستمراراً لنهج الشركة في تعزيز منظومة الرقابة وإدارة المخاطر الائتمانية، فإنها تواصل العمل على مواءمة قيم خطابات الضمان مع الأحجام الفعلية للمديونيات القائمة، بما يكفل الحفاظ على حقوق الشركة وتعزيز سلامة مركزها المالي.

الملاحظة السابعة:

- تضمين الكرائنتينه أصناف تخص شركة النيل (تصنيع للغير) لمستحضري دوكسي ماسين ، كاردوفاسك بلغت قيمتها نحو 1.7 مليون جنيهاً يرجع تاريخ بعضها إلى (2026/08 - 2027/2) لم يتم الإفراج عنها وقد تبين بشأنها ما يلي:

- مخالفة الشركة لشروط السداد طبقاً للتعاقد المبرم مع شركة النيل " البند السابع" والذي يقضي بسداد شركة النيل 50 % قبل بدء التشغيل و 50 % عند التسليم وهو الأمر الذي لم يتم ولم نقف على أسباب مخالفة الشركة لبنود التعاقد.
- لم يتم الإفراج عن المستحضرات حتى تاريخه ولم يستطع قطاعي التخطيط وتأكيد الجودة أسباب عدم الإفراج حتى تاريخه وبالتالي توقف الشركة عن صرف مستحقاتها.

يتعين إجراء التحقيق في مخالفة الشركة لبنود التعاقد وتحديد أسباب عدم قيام الشركة بمتابعة عملية الإفراج وتحديد الموقف النهائي لتلك التشغيلات ومحاسبة المتسبب في ضياع أموال الشركة.

فيما يتعلق ببند السداد المنصوص عليه بالعقد المبرم مع الشركة، فقد تم مخاطبة شركة النيل لمراجعة الموقف التعاقدى واستيفاء ما يلزم من إجراءات وفقاً لأحكام العقد، وذلك في إطار حرص الشركة على انتظام تطبيق بنود التعاقد وتعزيز الانضباط المالي والتشغيلي.

كما يجري حالياً التنسيق مع الجهات الفنية المختصة وشركة النيل للوقوف على أسباب استمرار التشغيلات بمنطقة الكرانيتية حتى تاريخه، والعمل على سرعة حسم الموقف النهائي لها بما يضمن الحفاظ على حقوق الشركة واستكمال الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

الملاحظة الثامنة:

- عدم التزام الشركة بتنفيذ قرار رئيس هيئة الدواء رقم 161 لسنة 2025 بشأن استخدام نظام توكيد موحد للسلع والخدمات بنظام الأرقام التعريفية المنفردة لكافة المستحضرات الخاضعة لاختصاص هيئة الدواء المصرية التي يتم تداولها داخل السوق المحلي وكذا عدم البدء في تنفيذ قرار رئيس هيئة الدواء رقم 513 لسنة 2025 بشأن توحيد تنظيم قواعد وإجراءات التسجيل للمستحضرات الطبية البشرية وتقديم ملف التسجيل الموحد (CTD) كشرط لاستيفاء ملف التسجيل النهائي اعتباراً من يناير/2026 مع منح مهلة مؤقتة لتمكين الشركات من توفيق أوضاعها وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة العمل على الالتزام بتنفيذ قرارات هيئة الدواء المشار إليه لاستمرار الشركة.
رد الشركة:

بشأن عدم الالتزام بتنفيذ قرار رئيس هيئة الدواء رقم 161 لسنة 2025 الخاص باستخدام نظام التوكيد الموحد للسلع والخدمات (الأرقام التعريفية المنفردة)، وكذلك ما ورد بشأن قرار رئيس هيئة الدواء رقم 513 لسنة 2025 المتعلق بتوحيد قواعد وإجراءات تسجيل المستحضرات الطبية البشرية وتقديم ملف التسجيل الموحد (CTD)، نفيد بما يلي:

تؤكد الشركة حرصها الكامل على الالتزام بكافة القرارات والضوابط الصادرة عن هيئة الدواء المصرية، باعتبارها الجهة التنظيمية الحاكمة لقطاع الدواء، وأنها قد بدأت بالفعل في اتخاذ عدد من الإجراءات التمهيدية اللازمة لتوفيق الأوضاع وفقاً لمتطلبات القرارين المشار إليهما، وذلك في ضوء الإطار الزمني الممنوح للشركات خلال فترة المهلة الانتقالية.

وفي هذا السياق، تعمل الشركة حالياً على استكمال متطلبات تطبيق نظام التوكيد الموحد على كافة المستحضرات المتداولة بالسوق المحلي، بالتنسيق مع الإدارات المختصة، وبما يضمن التكامل مع النظم التشغيلية الحالية دون التأثير على استمرارية الإمداد للسوق.

كما بدأت الشركة في دراسة وتجهيز متطلبات ملف التسجيل الموحد (CTD) وفقاً لمتطلبات القرار رقم 513 لسنة 2025، تمهيداً للبدء الفعلي في التنفيذ التدريجي اعتباراً من المواعيد المحددة، وبما يتوافق مع جاهزية الأنظمة الداخلية ومتطلبات التحول التنظيمي.

وتؤكد الشركة أن عملية التوفيق مع القرارات التنظيمية الصادرة عن هيئة الدواء المصرية تمثل أولوية استراتيجية، وجارٍ العمل على استكمال جميع متطلبات الامتثال خلال المدة الانتقالية المقررة، بما يضمن الالتزام الكامل واستمرار الشركة في أداء نشاطها وفقاً للضوابط المنظمة.

"تتقدم الشركة بخالص الشكر والتقدير على الجهد المبذول وما ورد بالتقرير من ملاحظات قيمة أعدت بعناية ودقة، وهو ما نشكره عالياً ويمثل دعماً حقيقياً للإدارة في تطوير وتحسين أداء الأعمال كما وتؤكد الشركة أنها درسه كل ما ورد بالتقرير بعناية لاتخاذ ما يلزم من تعديلات وتوصيات".

الرئيس التنفيذي



(دكتور / محمد محمد إبراهيم)

رئيس القطاع المالي



(محاسب / هاني رشدي الشراقوي)